

Distr.: General
4 October 2019
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى أن أقدم في فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من مستجدات في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٢ - وما زالت أولويات البعثة هي تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتواصل البعثة، في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها، تواصلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وما زالت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو، وفقاً لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة.

ثانياً - أهم التطورات السياسية والأمنية

٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استقالة رئيس وزراء كوسوفو، راموش هارادينا، في ١٩ تموز/يوليه. وذكر رئيس الوزراء أن أحد الأسباب الرئيسية للاستقالة هو الدعوة التي تلقاها من الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص لمقابته، وأوضح أنه سيواصل الاضطلاع بمهامه في انتظار تشكيل حكومة جديدة. وفي ٥ آب/أغسطس، استجابة لطلب رئيس كوسوفو، هاشم ثاتشي، اقتراح مرشح جديد لتولي رئاسة الوزراء، أعلن رئيس جمعية كوسوفو أن الائتلاف الحاكم المتألف من حزب كوسوفو الديمقراطي والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو والمبادرة الديمقراطية الاشتراكية لكوسوفو وتحالف كوسوفو الجديد والقائمة الصربية،



لن يستمر قائما تحت رئيس وزراء جديد. وأعقب ذلك حلُّ الجمعية في ٢٢ آب/أغسطس ثم إعلاناً رئيس كوسوفو لاحقا عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٤ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، صادقت اللجنة الانتخابية المركزية على ٢٥ كيانا سياسيا (٢٠ حزبا سياسيا، ٣ منها تمثل صرب كوسوفو، و ٤ تحالفات في مرحلة ما قبل الانتخابات، من ضمنها واحد يمثل صرب كوسوفو ومرشح مستقل واحد) للمشاركة في الانتخابات البرلمانية. وحتى الآن، أعلنت الأحزاب والتحالفات السياسية المسجلة التالية عن مرشحيتها لمنصب رئيس الوزراء وهم: ألبين كورتي لحركة تقرير المصير، وفيوسا عثمانى لرابطة كوسوفو الديمقراطية، وقدرى فيسيلي لحزب كوسوفو الديمقراطي، وراموش هاراديناى لائتلاف التحالف من أجل مستقبل كوسوفو والحزب الديمقراطي الاجتماعي لكوسوفو، والفاثمير ليماي لائتلاف المبادرة الديمقراطية الاشتراكية لكوسوفو وتحالف كوسوفو الجديد. كذلك، فقد استوفت القوائم الانتخابية لجميع الكيانات السياسية المعتمدة نسبة التمثيل النسوي المحددة في ٣٠ في المائة المطلوبة حسب ما يقتضي قانون الانتخابات العامة. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت لجنة الانتخابات المركزية تعليمات بأنه لن تُقبل أثناء التصويت إلا وثائق الهوية الصادرة عن سلطات كوسوفو. واحتجت القائمة الصربية على تلك التعليمات باعتبارها تنتهك قانون الانتخابات العامة، وقدمت طعنا إلى فريق الشكاوى والطعون الانتخابية. لكن الفريق أيد التعليمات، فاستأنفت القائمة الصربية قراره لدى المحكمة العليا. ولم تكن المحكمة العليا قد أصدرت قرارا في الأمر إلا أن كتابة هذا التقرير.

٥ - وعقب استقالة رئيس الوزراء، أكدت الجهات الفاعلة الدولية أهمية استئناف الحوار مع بلغراد بمجرد قيام حكومة جديدة. بيد أن استمرار مظاهر التوتر بين بلغراد وبريشتينا لم يزل يقوض احتمالات استئناف الحوار، إضافة إلى ما أثاره مجددا من قلق حيال استقرار الوضع في أرض الواقع بوجه عام. وموازاةً مع استمرار توتر كل من بلغراد وبريشتينا وراء مواقفهما فيما يتعلق بالشروط التي يمكن على أساسها استئناف الحوار، نشأ جدال آخر بشأن ما ورد في التقارير من أن شرطة كوسوفو ترفض السماح لحاملي جوازات السفر الصربية بالدخول إلى كوسوفو، وهو ما أدى إلى احتجاج بلغراد على ذلك.

٦ - وفي ١٣ آب/أغسطس، أصدرت حكومات ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية بياناً مشتركاً أهابت فيه ببريشتينا وبلغراد إلى تجنب اتخاذ إجراءات تعرقل استئناف الحوار. وألحّت على سلطات بريشتينا كي تعلق التعريفات الجمركية المفروضة بنسبة ١٠٠ في المائة على السلع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك، وهي تعريفات ظلت قائمة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وعلى سلطات بلغراد كي توقف ”حملة نقض الاعتراف بكوسوفو“. وفي بيان مشترك آخر صدر في بريشتينا في ٣٠ آب/أغسطس، شددت تلك الدول على ضرورة تجاوز الخطاب الشعبي والقومي، وأكدت أن الحكومة المقبلة تحتاج إلى المرونة للتفاوض مع بلغراد والقدرة على بلورة رؤية إيجابية لمستقبل علاقتها معها.

٧ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قضت المحكمة الدستورية في كوسوفو بعدم دستورية ولاية واختصاصات فريق بريشتينا للمفاوض المعني بالحوار مع بلغراد، وهو الفريق الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأعقب قرار المحكمة استقالة رئيسي الفريق وأعضائه. وخلصت المحكمة إلى أن ”تمثيل السياسة الخارجية هو مسؤولية المؤسسات الدستورية“ وأن صلاحيات التوصل إلى اتفاق دولي لا يمكن أن تنقل من المؤسسات الدستورية إلى ”الآليات الخاصة“ من قبيل الفريق للمفاوض. وفي حين يقع على عاتق الحكومة الجديدة عندما تقوم أن تحدد موقف بريشتينا للتفاوضي، فإن أحزاب بريشتينا السياسية

قد نادت، وهي تُعدّ نفسها للانتخابات، إلى التقييد بنسبة ١٠٠ في المائة في التعريفات الجمركية المفروضة، بل إن بعضها اقترح تشديد "سياسة المعاملة بالمثل" تجاه بلغراد، بما يشمل مجال التجارة. وردا على ذلك، شكك رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، في إمكانية استئناف الحوار قريبا، وكرر تأكيد موقف بلغراد أنها لن تعود إلى طاولة المفاوضات حتى ترفع بريشتينا التعريفات الجمركية.

٨ - وعقب إعلان القيادة الجديدة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١٩، كرر الزعماء السياسيون في بريشتينا تأكيد التزامهم بالمنظور الأوروبي لكوسوفو. واغتنم رئيس الوزراء الفرصة أيضا لتكرار تأكيد موقفه أن الحوار مع بلغراد ينبغي أن يفضي إلى اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل "ضمن الحدود القائمة". وفي سياق المشاركة في قمة بلدان غرب البلقان المعقدة في إطار عملية برلين في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه في بوزنان، بولندا، أكد رئيس الوزراء الطابع المعقد للعلاقات التجارية مع بلغراد، وقال إنه لا يمكن معالجتها بمنأى عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وردا على ذلك، شككت رئيسة وزراء صربيا، أنا برنابيتش، في استعداد كوسوفو لمواصلة الحوار وأكدت أن نتائج عملية الحوار لا يمكن أن تكون محددة سلفا.

٩ - وقبل حل جمعية كوسوفو في ٢٢ آب/أغسطس، صادقت الجمعية على اتفاق المساعدة المالية للاتحاد الأوروبي عبر أداة المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام، التي تتوخى تقديم الدعم للنهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد، انسجاما مع الخطة الإصلاحية الأوروبية الخاصة بكوسوفو، وكذا موافقة سيادة القانون والحقوق الأساسية في كوسوفو مع المعايير الأوروبية. وجاءت المصادقة عقب نشر تقرير المفوضية الأوروبية بشأن كوسوفو في نهاية أيار/مايو ٢٠١٩، الذي أقر بالتقدم الذي أحرزته بريشتينا في مجال سيادة القانون وإصلاحات الإدارة العامة، واعترف كذلك بأن جهود كوسوفو في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة ما زالت "في مرحلة مبكرة". وفي أثناء فترة التقرير، لم يفتأ ممثلو المجتمع الدولي في بريشتينا يعربون عن قلقهم من التأثير السياسي على التعيينات في المناصب العليا في المؤسسات المستقلة في كوسوفو.

١٠ - وفي صباح ٢٨ أيار/مايو، قامت شرطة كوسوفو بعملية تستهدف من يشتهب في ضلوعهم في التهريب والجريمة المنظمة في مواقع مختلفة شمالي كوسوفو. وتُقدت العملية بموجب أوامر صادرة عن المحكمة الابتدائية في بريشتينا وعقب تحقيق أجرته مفتشية شرطة كوسوفو بشأن ضباط تابعين لشرطة كوسوفو متهمين بسوء السلوك. ووفقا لما أورده جهاز شرطة كوسوفو، فقد أفضت العملية إلى إلقاء القبض على ٢٩ مشتبه فيها، من بينهم ١٩ مسؤولا في الشرطة المحلية. وأصيب في أثناء العملية اثنان من ضباط شرطة كوسوفو وقرابة ١٠ مدنيين. وإضافة إلى ذلك، اعتقلت سلطات كوسوفو موظفين في بعثة الأمم المتحدة، أحدهما موظف دولي والآخر موظف مدني، بدعوى عرقلة عملية الشرطة في موقعين منفصلين في بلدية زوبين بوتوك. ولم تُحترم الحصانة الواجبة التطبيق من الاعتقال والاحتجاز ومن الإجراءات القانونية التي يتمتع بها الموظفان. وأصدر ممثلي الخاص بيانا أشار فيه إلى ذلك ودعا فيه إلى الإفراج الفوري عن موظفي البعثة المحتجزين، وحث أيضا جميع الأطراف على الالتزام بمبادئ سيادة القانون. وقد أُطلق سراح موظفي البعثة في وقت لاحق. وفي أثناء اعتقالهما واحتجازهما، تعرض الموظفان كلاهما لإصابات خطيرة تطلبت دخولهما المستشفى. وتلقى الموظف الدولي العلاج الطبي في مستشفيات محلية ونقل لاحقا إلى مستشفى في بلغراد. وأعلنت سلطات كوسوفو "شخصا غير مرغوب فيه"، وهو مبدأ لا ينطبق لا على أفراد الأمم المتحدة ولا بشأنهم. وأحضر الموظف المحلي، ومعه خمسة متهمين آخرين، أمام محكمة ميتروفيتسا الابتدائية في ٢٩ أيار/مايو في إطار جلسة استماع ذات صلة باحتجازهم.

وأمرت المحكمة بالإفراج الفوري عنهم مستندة في ذلك إلى كون استمرار احتجازهم بطلب من مكتب الادعاء العام لمحكمة ميتروفيتسا الابتدائية لا أساس له. وأعيد الموظف المحلي إلى المركز الطبي في شمال ميتروفيتسا في نفس اليوم، حيث بقي حتى ٣ حزيران/يونيه لتلقي مزيد من العلاج. وفي آب/أغسطس، وسع النائب العام لمحكمة ميتروفيتسا الابتدائية التحقيق ليشمل ٨ أفراد، من بينهم موظفان تابعان للبعثة، للمشاركة في جماعة ضالعة في عمل جنائي وتخربي. وفي نهاية فترة التقرير، لم تزل الإجراءات القضائية ضد موظفي البعثة جارية، بالرغم من تكرار تأكيد حصانتهما. وقام ممثلي الخاص بتعيين فريق تحقيق مخصص في تموز/يوليه، يضم خبراء تابعين للأمم المتحدة من خارج البعثة يعملون في ميادين القانون والتحقيق والأمن للتحقق من جميع وقائع الحادئين المتعلقين باعتقال موظفي البعثة واحتجازهما. وزار فريق التحقيق منطقة البعثة لجمع المعلومات والاجتماع بجميع الأطراف المعنية. ولم يكن التحقيق قد انتهى إبان كتابة هذا التقرير. وشرعت سلطات الدولة العضو التي ينتمي إلى الموظف المعني في إجراء تحقيق وطني أيضا.

١١ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد من الحوادث استهدفت المواقع الدينية والمقابر. وقام جناة مجهولون بتخريب كنيسة أرثوذكسية صربية في بلدية بريزن في ٢٨ أيار/مايو ومسجد في بلدية فيريزاي/أوروسيفاتش في ١٨ حزيران/يونيه. وفي ١٣ تموز/يوليه، ألحق جناة مجهولون أضرارا بما عدده ١٩ من شواهد القبور في مقبرة صربية في كوسوفو في بلدة ليبيان/ليبليان. وفي ٤ آب/أغسطس، حُرِّب ١٥ شاهدا من قبور المسلمين في بريشتينا. ويعكف جهاز شرطة كوسوفو على التحقيق في هذه الحوادث. وأعريت الجهات الفاعلة الدولية، ومن ضمنها ممثلي الخاص، عن إدانتها لتدنيس شواهد القبور وأهابت مؤسسات إنفاذ القانون إلى كفالة التحقيق فيها على وجه السرعة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

١٢ - وواصلت البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو والشركاء الدوليين، رصد عملية إعادة إدماج الأشخاص المائة وعشرة (٧٤ طفلا و ٣٢ امرأة وأربعة رجال) الذين أعيدوا إلى وطنهم كوسوفو من الجمهورية العربية السورية في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وما زال الأطفال الأربعة والسبعون يقيمون مع أقاربهم. ومددت محكمة بريشتينا الابتدائية في ٢٦ تموز/يوليه قرار الإقامة الجبرية المفروض على ٢٤ من النساء العائدات إلى الوطن بتهمة المشاركة في جماعات إرهابية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، صدر بحق إحداهن حكم معلق التنفيذ بالسجن عامين ونصف العام. ومن بين النساء الثماني الباقيات، قضى على أربع بالتزوداد على الشرطة بانتظام، في حين أفرج عن أربع أخريات من الإقامة الجبرية. أما الرجال الأربعة فما زالوا رهن الاحتجاز في سجن يخضع لحراسة مشددة بينما لا تزال التحقيقات جارية في شأنهم. ووفقا للسلطات المختصة، تلقى جميع العائدين العناية الطبية المناسبة، التي كشفت أن معظم الأطفال يعانون من اضطرابات نفسية لاحقة للإصابة.

١٣ - وفي تطور منفصل، قضت محكمة بريشتينا الابتدائية في ٣٠ آب/أغسطس بالسجن ستة أشهر على أحد الأشخاص لنشر مواد متصلة بالإرهاب في وسائط التواصل الاجتماعي. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أدانت المحكمة ستة أفراد (٥ رجال وامرأة واحدة) بتهمة تتصل بالإرهاب وقضت عليهم بما مجموعه ٢٥ سنة وتسعة أشهر سجنا. وتفيد التقارير بأن مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو اتهم الأفراد الستة بالشرع في إنشاء جماعات إرهابية في كوسوفو ومقدونيا الشمالية وألبانيا، وبالتخطيط المزعوم لارتكاب هجمات إرهابية في المناطق ذات الأغلبية الصربية من كوسوفو وضد قوة كوسوفو. وكان المدعى عليهم قد اعتقلوا أواخر شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨ في كوسوفو في إثر عملية مشتركة قامت بها الشرطة الدولية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أصدرت محكمة بريشتينا الابتدائية حكما بالسجن ٢٠ شهرا على شخص آخر

لنشره مواد متصلة بالإرهاب في وسائط التواصل الاجتماعي. وأدين أيضا باستخدام الشبكات الاجتماعية لبث رسائل تهديد ضد رئيس وزراء كوسوفو.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٤ - في ١٩ أيار/مايو، أجريت انتخابات استثنائية لرؤساء البلديات في شمال ميتروفيتسا وزوبين بوتوك وليبوسافيتش/ليبوسافيك، وزفيتشان/زفيسان، أسفرت عن فوز القائمة الصربية بنسبة ٩٠ في المائة من الأصوات في جميع البلديات الأربع في شمال كوسوفو. ودفع غياب الأحزاب السياسية لصرب كوسوفو في الانتخابات ممثلي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى إصدار بيان مشترك في ٢٠ أيار/مايو، أشاروا فيه إلى الشواغل الخطيرة التي أعربت عنها بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في عام ٢٠١٧ إزاء التهيب في العديد من المناطق التي يعمرها الصرب في كوسوفو، ولا سيما ضد الأحزاب السياسية المتنافسة في إطار القائمة الصربية. وأوضح البيان أن هذه المسائل وغيرها من أوجه القصور الانتخابية، مثل الافتقار إلى سجلات محدثة للناخبين وعدم وجود إجراءات واضحة فيما يتصل بالانتخابات، قد ظلت دون حل، مما أدى إلى تقييد المنافسة الانتخابية وتقليل المشاركة السياسية. وتقلد العمد المنتخبون الأربعة مناصبهم في ١٩ حزيران/يونيه، واستأنفت الجمعيات البلدية التابعة لكل واحد منهم دوراتها بعد أسبوع من ذلك، أي ما يقرب من ستة أشهر بعد تعليق الأنشطة ردا على فرض سلطات بريشتينا التعريفات الجمركية بنسبة ١٠٠ في المائة. واحتجاجا على التعريفات الجمركية التي فرضتها بريشتينا على الواردات، أغلقت المحلات التجارية ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص التي يديرها صرب كوسوفو في البلديات الشمالية الأربع يومي ١ و ٢ تموز/يوليه.

رابعا - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا

١٥ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُعقد اجتماعات رفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ومن ثمّ، لم يحرز أي تقدم في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات القائمة أو المشاركة البناءة في الحوار من أجل تطبيع العلاقات. وقد ألغى اجتماع كان من المقرر عقده في باريس في أوائل تموز/يوليه، في إطار متابعة اجتماع قادة بلدان غرب البلقان في برلين في نهاية نيسان/أبريل (الفقرة ١٥ من S/2019/461).

١٦ - وفي اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، شارك فيه مسؤولو بلدان غرب البلقان وعقد بملسنكي في ٣٠ آب/أغسطس، كررت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيسة المفوضية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، تأكيد أهمية استئناف المحادثات بين بلغراد وبريشتينا في الوقت المناسب. ومن جانبه، أهاب مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الحوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، يوهانس هان، بالطرفين إلى تفادي الإجراءات الانفرادية التي تقوض تطبيع العلاقات.

خامسا - العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

١٧ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣١ عودة طوعية لأشخاص ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية سبق أن نزحوا داخل كوسوفو وخارجها. وكان

من بين العائدين ١٩ امرأة و ١٢ رجلاً (٢٥ من صرب كوسوفو، و ٥ من روما كوسوفو، وشخص واحد من ألبان كوسوفو). وبذلك يرتفع إجمالي عدد النازحين من الطوائف التي لا تشكل أغلبية الذين وجدوا حلولاً دائمة في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨ ١٨٥ شخصاً، منهم ١٣ ٨٣٤ امرأة و ١٤ ٣٥١ رجلاً (١٢ ٠٠٤ من صرب كوسوفو، و ٧ ٥٨١ من مصريي وأشكالي كوسوفو، و ٣ ٩٣٥ من روما كوسوفو، و ١ ٨٧٥ من بوسنيي كوسوفو، و ١ ٤٦٤ من غوراني كوسوفو، و ١ ٢٨٢ من ألبان كوسوفو، و ٢١ من أبناء الجبل الأسود الكوسوفيين، و ١٩ من أتراك كوسوفو، و ٤ من كروات كوسوفو). ولا يزال هناك ١٦ ١٩٣ شخصاً داخل كوسوفو (٧ ٤٧٩ امرأة و ٩ ٧١٤ رجلاً)، وكذلك ٦٩ ٦٢٧ شخصاً ممن لديهم احتياجات متصلة بالنزوح في جميع أنحاء منطقة غرب البلقان، من أصل حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من النازحين من كوسوفو الذين يقيمون في المنطقة، وأغليبتهم في صربيا.

١٨ - ووفرت حكومة كوسوفو، بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية شؤون اللاجئين، التدريب لما عدده ٤٠ موظفاً بلدياً من مناطق بريزن وبريشيتينا وغيبيلان/غيبيلان بهدف كفالة التنفيذ الفعال للأنظمة الحكومية المتعلقة بعودة النازحين وإيجاد حلول دائمة. وإضافة إلى ذلك، قام ٣٢ من بلديات كوسوفو البالغ مجموعها ٣٨ بلدية بإنشاء لجان بلدية معنية بشؤون العائدين بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٩ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، قامت البعثة، بالشراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين، بتنظيم حلقة عمل عن التحديات والممارسات الجيدة في تيسير عودة النازحين على الصعيد المحلي. وترأس حلقة العمل ممثلي الخاص وحضرها ممثلون عن ١٨ من البلديات والمجتمع الدولي. وأوصى المشاركون بأن تضع وزارة شؤون الطوائف والعودة قاعدة بيانات ونظاماً لإدارة القضايا بحوياً جميع النازحين والعائدين طوعاً في كوسوفو وتتعهدهما. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، ترأس منسق الأمم المتحدة لشؤون التنمية ومفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشة في إطار اجتماع مائدة مستديرة بالاشتراك مع وزير شؤون الطوائف والعائدين، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بقضايا النزوح، بمشاركة الأسر النازحة وممثلي الطوائف المستقبلية والجهات الدولية المعنية. وركزت المناقشة على السبل الكفيلة بتعزيز الحلول المستدامة لكل من النازحين والطوائف المستقبلية لهم.

٢٠ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وسعت حكومة كوسوفو نطاق ولاية اللجنة المستقلة المعنية بالشهادات الصادرة عن جامعة ميتروفيتسا لتشمل اعتماد جميع مؤسسات التعليم الثانوي التي تدرس باللغة الصربية. ويمكن للخريجين استخدام هذه الشهادات في طلبات شغل وظائف في المؤسسات العامة في كوسوفو. وما زالت اللجنة المستقلة تتلقى الدعم من المركز الأوروبي لمسائل الأقليات، وهو منظمة غير حكومية دولية، في تنفيذ ولايتها الموسعة.

٢١ - واجتمع مجلس التنفيذ والرصد، الذي يشرف على مناطق الحماية الخاصة المحيطة بالمواقع الدينية، في ٣ تموز/يوليه. وفي إطار متابعة المناقشات السابقة، لم يلاحظ المجلس أي اعتراضات أخرى على إصدار تصريح لتشييد مبنى سكني داخل منطقة الحماية الخاصة التابعة لكنيسة دخول العذراء الأرثوذكسية الصربية في بلدية ليبيان/ليبيليان. وناقش المجلس أيضاً مقترح تشييد مركز إداري للمجتمع الإسلامي في منطقة الحماية الخاصة ذاتها، وكرر تأكيد ضرورة التوصل إلى حل ودي بين الطائفتين الدينيتين. وفي أثناء الاجتماعات اللاحقة، توصل ممثلو الطائفتين إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وفي الاجتماع نفسه، كرر ممثلو الكنيسة الأرثوذكسية الصربية تأكيد قلقهم من خطة بلدية ديتشان/ديتشان لبناء طريق

عبور إلى الجبل الأسود عبر منطقة الحماية الخاصة لدير فيسوكي ديتشاني. وردا على ذلك، كرر المجلس تأكيد الحاجة إلى احترام القانون المتعلق بمناطق الحماية الخاصة والحاجة إلى الحصول على موافقة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية قبل الشروع في أي عملية لبناء الطريق المذكور. وناقش المجلس أيضا عدم تنفيذ قرار المحكمة الدستورية المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن حقوق الكنيسة في ملكية ٢٤ هكتارا من الأراضي، وخلص إلى أن قرارات المحكمة نهائية وملزمة، ومن ثم يجب تنفيذها.

٢٢ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت أبرشية راشكا - بريزرن عن قلقها من أعمال ترميم كنيسة القديس نيكولاس التي يقوم بها المعهد الأثري بكوسوفو في بلدية نوفو بردو/نوفوبيردي. وذكرت الأبرشية أن أعمال الترميم لا تمتثل أحكام القانون المتعلق بمناطق الحماية الخاصة. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الأبرشية في ٢ آب/أغسطس بيانا أعربت فيه عن خيبة أملها تجاه قدامى كاثوليكى جرى في نفس الكنيسة في ١ آب/أغسطس، واعتبرت أنه قوض العلاقات بين الأديان في كوسوفو.

٢٣ - وفي الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ تموز/يوليه، أتاحت بلدية بريشتينا إمكانية التسجيل المدني مجاناً لأفراد طوائف الأشكاليا والمصريين والروما. وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين دعم أفراد هذه الطوائف في الحصول على وثائق الحالة المدنية وحلّ المشاكل المتعلقة بوضعهم المدني لتمكينهم من الحصول على الخدمات العامة. وساعدت المفوضية ١١١ فرداً (٤٢ امرأة و ٦٩ رجلاً) في الحصول على وثائق الحالة المدنية. وإضافة إلى ذلك، أسدت المفوضية المساعدة القانونية والمشورة لما عدده ٣٠ فرداً من هذه الطوائف (١٤ امرأة و ١٦ رجلاً)، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى تسعة عائدين لحل مسائل متعلقة بحقوقهم في الملكية. وقدمت المفوضية أيضاً الدعم النفسي - الاجتماعي لما عدده ٣٥ فرداً من طوائف الأشكاليا والمصريين والروما، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز فرص حصولهم على التعليم.

٢٤ - ونظمت المفوضية ١٥ مناقشة جماعية مركزة في أنحاء كوسوفو، شارك فيها ٣٥٢ فرداً من طوائف الأشكاليا والمصريين والروما (١٠٨ نساء، و ٢٤٤ رجلاً)، من أجل إذكاء الوعي بأهمية الحصول على الخدمات المتصلة بتسجيل المواليد وحماية الطفولة. وفي ٢ تموز/يوليه، يسرت المفوضية حلقة نقاش مع رئيسة كوسوفو سابقاً، عاطفة يجي آغا، ومنسق الأمم المتحدة لشؤون التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، وعشر نساء يمثلن طوائف الأشكاليا والمصريين والروما، بهدف تمكين النساء في الأمور المتعلقة بإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها طوائفهم وتنفيذها.

٢٥ - وكثفت البعثة عملها مع طوائف الأشكاليا والمصريين والروما، بمن فيهم أعضاء المنظمات الشعبية والمربون ومقدمو الرعاية الصحية، إلى جانب الشركاء الدوليين العاملين مع هذه الطوائف في منطقة ميتروفيتسا التي لا تزال فيها المؤشرات الصحية والتعليمية منخفضة جداً، ولا سيما في أوساط النساء والأطفال. وواصلت البعثة الدعوة إلى استفادة طوائف الأشكاليا والمصريين والروما بشكل تام من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٢٦ - وتواصلت الجهود أيضاً لجلب التبرعات للصندوق الاستئماني لدعم طوائف الأشكاليا والمصريين والروما المتضررين من التسمم بالرصاص في كوسوفو، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ عملاً بتوصيات فريق البعثة الاستشاري لحقوق الإنسان. وبعد مساهمة أولية وردت في أيار/مايو ٢٠١٩، لم ترد مساهمات أخرى أثناء الفترة قيد الاستعراض.

سادسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٧ - واصلت مؤسسات كوسوفو جهودها الرامية إلى تعزيز السلطة القضائية. فقد أفتتحت في تموز/يوليه الدوائر الخاصة التي استُحدثت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بمحكمة بريشتينا الابتدائية ومحكمة الاستئناف بموجب القانون الجديد المنظم للمحاكم بهدف توحيد ممارسات المحاكم. ويدخل ضمن ولاية هذه الدوائر القضائية جميع الحالات التي يشملها اختصاص مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو، بما في ذلك جرائم الحرب والجريمة المنظمة وقضايا الفساد. وفي ٣٠ أيار/مايو، اعتمدت جمعية كوسوفو القانون المتعلق بالدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو المعنية بالمسائل ذات الصلة بوكالة الخصخصة. ويسمح القانون بأن تكون هيئات القضاة مؤلفة بالكامل من قضاة محليين، ومن ثم رفع العراقيل عنها بعد أن ظلت مشلولة منذ رحيل القضاة الدوليين في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢٨ - وفي ٣ تموز/يوليه، بنت المحكمة ابتدائية بريزن، مؤلفة من قضاة محليين، في قضية من قضايا جرائم الحرب تتعلق باختطاف وقتل أحد ألبان كوسوفو عام ١٩٩٨ بشبهة تعاونه مع القوات الصربية. وأدانت المحكمة قائدا سابقا لجيش تحرير كوسوفو بجرائم حرب ضد السكان المدنيين وحكمت عليه بالسجن أربع عشرة سنة.

٢٩ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، وافقت جمعية كوسوفو على تقرير سبق أن قدمته لجنة تحقيق تابعة للجمعية بشأن طرد ستة مواطنين أترك في آذار/مارس ٢٠١٨. وعدد التقرير ٣١ انتهاكا للقانون والإجراءات، ارتكبتها سلطات كوسوفو، بما في ذلك الانتهاكات المزعومة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، ودستور كوسوفو، من جانب سلطات كوسوفو. وفي آب/أغسطس، قدمت مفتشية شرطة كوسوفو إلى مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو تقارير جنائية ضد ٢٢ فردا من أفراد جهاز شرطة كوسوفو تتعلق بطرد المواطنين الأترك.

٣٠ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعتمدت جمعية كوسوفو، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، القانون المتعلق بحماية الطفل، والذي يهدف إلى ضمان نظام حكومي جيد التنسيق لحماية الطفل من أجل تحسين الوقاية من جميع أشكال العنف ضد الفتيان والفتيات والتصدي لها.

٣١ - وواصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم الجهود الرامية إلى تحديد مصير الأشخاص المفقودين في كوسوفو. ففي ٢٤ أيار/مايو، شاركت البعثة في الاجتماع التاسع والأربعين للفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص مجهولي المصير بعد الأحداث التي وقعت في كوسوفو، ودعا خلال هذا الاجتماع وفدا كل من بلغراد وبريشتينا ممثلي الخاص إلى مواصلة تيسير إجراء عمليات تقييم برادارات استكشاف باطن الأرض في المواقع التي يُحتمل أن تكون فيها ألغام. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اجتماع بأن ٦٥٣ ١ شخصا من أصل ٦٠٦٣ ما زالوا مفقودين حتى أيار/مايو ٢٠١٩. وأجرى معهد الطب الشرعي في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي، تقييما لمواقع يُحتمل أن تكون بها مقابر جماعية في بلديات ديتشان/ديتشان، ولغيريزاي/أوروسيفاتش، وميتروفيتسا، وبودوييفيو/بودوييفو، وبريزرن، وسوهاريكي/سوفاريكا، وفوشترتي/فوتشيترن، وفيتي/فيتينا. وأسفر التقييم عن اكتشاف رفات بشرية في أربعة من هذه المواقع، ومن المنتظر أن تُجرى اختبارات الحمض النووي على تلك الرفات. وأجرت السلطات الصربية أيضا تقييما لموقع في كيجيفاك بصربيا.

٣٢ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، اعتمدت حكومة كوسوفو ورقة مفاهيمية بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، تنص على تعديل القانون المتعلق بالأشخاص المفقودين، على النحو الذي تدعو إليه أسر المفقودين والجهات الفاعلة الدولية، من أجل مواءمة وضع واستحقاقات أسر المفقودين مع أسر الفئات الأخرى من الأشخاص الذين عانوا بسبب النزاع.

٣٣ - وفي آب/أغسطس، أصدر مكتب الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص وعدم التمييز التابع لمكتب رئيس الوزراء تقريره الأول عن حقوق الإنسان في كوسوفو. وقد أخذت المبادرة لإعداد هذا التقرير في أعقاب نداء عام موجه من مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو إلى رئيس الوزراء. وبينما يكشف التقرير عن الحاجة إلى قيام الحكومة بمزيد من أعمال الرصد والإبلاغ المنتظم والشامل، وفق أسلوب متسق، فهو أيضا يمثل خطوة إيجابية من جانب سلطات كوسوفو نحو تعزيز المساءلة في تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير كل من مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والأشخاص المفقودين والالتماسات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة التواصل مع المؤسسات المركزية والمحلية لزيادة الوعي بأهمية تنفيذ توصيات أمين المظالم من حيث صلتها بتعزيز الحقوق والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها.

سابعاً - المرأة والسلام والأمن

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق والاعتراف بوضع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ٧٥ طلباً، ليصل مجموع عدد الطلبات الواردة على اللجنة منذ تأسيسها إلى ١٠٥٧ طلباً. وقد مُنح حتى الآن وضع الضحية لما عدده ٤٠٦ من مقدمي الطلبات (٣٩٤ امرأة و ١٢ رجلاً). ولا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بتقييم الطلبات وتقييمها بسبب حساسية القضايا وتعقيدها.

٣٥ - وفي ١ تموز/يوليه، نظمت الطائفة المسلمة في كوسوفو تجمعا بين الأديان بعنوان ”جميعاً بصوت واحد“ بهدف دعم الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتُوج التجمع بإعلان مشترك من ممثلي مختلف الطوائف الدينية في كوسوفو دعماً للناجين واستمرار إدماجهم في أسرهم وفي المجتمع. وكررت البعثة خلال ذلك المؤتمر الإعراب عن التزامها بمواصلة دعمها للناجين، معلنة أن مسألة مكافحة العنف الجنسي وثيقة الصلة بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

٣٦ - ودعمت البعثة أيضا مشروعاً نفذته مؤسسة يحيى آغا، بالتعاون مع شركاء من المجتمع المدني، حيث ساعد المشروع علي التمكين الاقتصادي لأكثر من ٥٠ من النساء الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من طوائف الأغلبية ومن الطوائف غير الأغلبية، بما في ذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبية مهنية وتقديم المساعدة إلى خمسة مشاريع صغيرة تقودها ناجيات. ويمكن الدعم المستفيدات من الخروج من عزلتهم والمساهمة في تحقيق رفاه أسرهن والارتقاء بمركزهن والدور الذي يؤديه داخل مجتمعهن المحلي.

٣٧ - وواصلت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم المساعدة في تمكين المهنيات من النساء في كوسوفو. ففي ٥ تموز/يوليه، وبدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، احتفلت برلمانيات كوسوفو بالذكرى السنوية الرابعة عشرة للمجموعة النسائية في البرلمان بإقامة معرض رمزي

خارج مقر برلمان كوسوفو، تلتها جلسة احتفالية في قاعة الجلسات العامة بالبرلمان. وفي الفترة بين ١٠ و ١٧ تموز/يوليه، قدم خبراء دوليون استعانتم بهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتدريب للمدعين العامين من مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو المسؤول عن ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، وكذلك للمحققين من وحدة جرائم الحرب التابعة لشرطة كوسوفو في استجواب الشهود ومناولة المعلومات السرية.

٣٨ - وفي ٥ تموز/يوليه، ضمن إطار مشروع يدعمه صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بشأن "تمكين الشباب من أجل مستقبل يعمه السلام والرخاء والاستدامة في كوسوفو"، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي واليونيسف وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة دورة برلمانية استثنائية بمعية ٧٠ شابة. والدورة، التي كانت فضاء للحوار بين الأجيال بين صانعي القرار والشابات الطامحات إلى تولى أدوار قيادية، أبرزت الحاجة إلى زيادة مشاركة الشباب في صنع القرار. وبالمثل، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في آب/أغسطس، في إطار المشروع نفسه، دورتين تدريبيتين منفصلتين للدعوة في بريزن لفائدة ٣٠ شابة من مختلف الطوائف والبلديات. وبالإضافة إلى تزويد الشباب بأدوات واستراتيجيات الدعوة لزيادة نفوذهم في صنع القرار، ساعدت الدورتان التدريبيتان على تعزيز الحوار والتعاون بين الطوائف.

ثامنا - بناء الثقة وإقامة الشراكات والتعاون

٣٩ - قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، بالدفع قدماً بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، الذي عُقد في ليوبليانا في أيار/مايو ٢٠١٨. وشملت الجهود تنفيذ أنشطة برنامجية لبناء الثقة، وبخاصة في مجالات الحقوق اللغوية وتمكين الشباب والحوار بين الطوائف والمساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان.

٤٠ - وأكملت البعثة في حزيران/يونيه، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوض الشؤون اللغوية، المرحلة الأولى من مبادرة لبناء الثقة تهدف إلى تعزيز تعلم اللغتين الرسميتين في كوسوفو. ونتيجة لذلك، تم وضع أول قاموس متاح على الإنترنت ألباني - صربي وصربي - ألباني، يحتوي على ٢٠.٠٠٠ كلمة، مع دروس في اللغة متاحة إلكترونياً. وفي ٥ آب/أغسطس، عُرض في مهرجان دوكوفيسست DokuFest السينمائي الدولي في بريزن فيلم وثائقي من إنتاج البعثة، تحت عنوان "With Throat in Strawberries: A Test of Multilingualism in Kosovo"، يسلط الضوء على قيمة التعدد اللغوي في المجتمعات وعند الأفراد. وتلا عرض الفيلم الوثائقي حلقة نقاش رفيعة المستوى تناولت أهمية التعدد اللغوي في كوسوفو، واشترك في تنظيمها كل من البعثة والمنظمة الدولية للهجرة وسفارة المملكة المتحدة في بريشتينا.

٤١ - وقامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتعاون مع اليونيسيف، بالدفع قدماً بتنفيذ استراتيجيتها الداعمة لقضايا الشباب والسلام والأمن في كوسوفو. فقدمت الدعم في تنفيذ ستة مشاريع مبتكرة يقودها الشباب، انبثقت عن الجمعية الثالثة للشباب في الأمم المتحدة بكوسوفو التي عُقدت في ٢٤ نيسان/أبريل. وكان الهدف من هذه المشاريع، التي شارك فيها نحو ٣٠٠ من الشباب من مختلف الطوائف (١٩٥ امرأة و ١٠٥ رجال)، تعزيز المصالحة من خلال الأنشطة الإبداعية، بما في ذلك إنشاء أول ناد متعدد الأعراق لعلم الفلك في كوسوفو وسلسلة من محاضرات أهل الاختصاص في مجالات الأعمال والفنون والثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تشجيع مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي، مولت البعثة مشروعاً لبناء القدرات ركز على دعم نحو ٣٠ عضواً من مجالس

الشباب البلدية (١٧ امرأة و ١٣ رجلا) من خمس بلديات مختلطة الأعراق، بأدوات واستراتيجيات الدعوة والمشاركة المجتمعية.

٤٢ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، وضعت مجموعة متعددة الأعراق مناصرة لقضايا المرأة، في إطار مشروع مولته البعثة ونفذته منظمة محلية غير حكومية، هي منظمة حقوق المرأة (Women's Rights)، خطط عمل للمساواة بين الجنسين لكل بلدية من البلديات الأربع في شمال كوسوفو. وقد عُرضت تلك الخطط التي تستند إلى الأولويات المشتركة لأكثر من ٢٠٠ من النساء والرجال من المناطق الريفية والقرى ومن طوائف الألبانيين والصربيين والبوسنيين والغوراني والروما والأشكاليا والمصريين، في مؤتمر عُقد في غراتشانيتش/غراتشانيتسا في ١٤ حزيران/يونيه.

٤٣ - ودعمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير التعاون بين ممثلي وسائط الإعلام والطامحين إلى مزاولة الأعمال الحرة من مختلف الطوائف من خلال مشاريع لبناء الثقة مولتها البعثة. وقامت منظمة محلية غير حكومية، هي مركز تنمية المجتمعات المحلية (Centre for Communities' Development)، بجمع ٢٠ من الإعلاميات ينتمين إلى طوائف مختلفة في كوسوفو، ووقعن تعهدا مشتركا بإلزام المؤسسات والصحفيين بصفتهم الفردية بتحسين سبل الوصول إلى المعلومات، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، والالتزام بالأخلاقيات في التغطية الإعلامية للجرائم والحوادث الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت منظمة LINK المحلية غير الحكومية مركز ميتروفيتسا للابتكار ودربت أكثر من ٥٠ من الشباب من جميع طوائف المنطقة على مهارات تكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على تحسين سبل وصول الشباب إلى فرص تنظيم المشاريع. وقامت منظمة محلية أخرى غير حكومية، هي رابطة الأعمال التجارية النسائية "Sabor"، بتيسير إقامة الشراكات التجارية بين المنتجين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو، وربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسلاسل إنتاج أكبر حجما وبأسواق جديدة.

٤٤ - وفي مجال العدالة، قدمت البعثة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه الدعم في تنظيم حلقة دراسية سنوية لقضاة محكمة الاستئناف، قامت بتيسيرها أكاديمية كوسوفو للعدالة. وهذه الحلقة الدراسية التي جمعت بين قضاة من مختلف الطوائف كانت خطوة إيجابية نحو توحيد الممارسة القضائية في جميع أنحاء كوسوفو. وقامت البعثة أيضا، بالشراكة مع اليونيسف، بتمويل حلقة عمل بهدف تقديم المساعدة في صياغة التشريعات الفرعية اللازمة لتطبيق قانون قضاء الأحداث.

٤٥ - وفيما يتعلق بتوصيات ليوبليانا لبناء الثقة في المجال البيئي، قامت منظمة محلية غير حكومية تُدعى "إلى العمل" (Let's Do It)، في ٢٧ حزيران/يونيه، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو، بتنظيم منتدى تحت شعار "كوسوفو الخضراء" (EverGreen Kosovo)، وجمع المنتدى النشطاء المدافعين عن البيئة من مختلف الانتماءات العرقية مع صنّاع القرار والجهات المانحة. وناقش المنتدى التحديات البيئية في كوسوفو وصدر عنه نداء إلى العمل على تفعيل الأولويات والالتزامات البيئية التي اتفق عليها المشاركون. وفي أيلول/سبتمبر، وفي إطار متابعة نتائج منتدى "كوسوفو الخضراء"، قدمت البعثة الدعم لمنظمة محلية أخرى غير حكومية، هي GAIA، في تنظيم مبادرة شبابية متعددة الأعراق، شارك فيها نحو ٣٠ شابا من مختلف البلديات في كوسوفو لمناقشة الحلول الابتكارية للتحديات البيئية.

٤٦ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. فخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تجهيز ما مجموعه ٨٤٥ وثيقة، منها ٤٨٤ تتعلق بالمعاشات التقاعدية و ٣٦١ تتعلق بالحالة المدنية، من قبيل

شهادات المدارس الثانوية والشهادات الجامعية، و عقود الزواج وشهادات الميلاد والوفاة. وواصلت البعثة أيضا تيسير التعاون الثنائي في مجال أعمال الشرطة بين سلطات كوسوفو ووزارة الداخلية الصربية، بما مجموعه ٦١ طلبا وردت وُجهزت. ويسرت البعثة إصدار ٣١ نشرة من النشرات الحمراء و ١٩ طلبا لتسليم مطلوبين موجهة من دول أعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى كوسوفو. وفتحت البعثة أيضا لأغراض التحقيق ٥٥٩ قضية مدرجة في قاعدة بيانات الإنتربول، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للقضايا المفتوحة المتصلة بإقليم كوسوفو أو شعب كوسوفو ١٤٣٢ قضية، و جهزت ٤٤٣٤ رسالة رسمية تتعلق بمهمتها في الاتصال بالإنتربول خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تاسعا - ملاحظات

٤٧ - إن الانتخابات، متى كانت حرة ونزيهة، تتيح فرصة للنهوض بالديمقراطية وتشجيع النقاش بشأن السياسات والبرامج، فضلا عن تشجيع الحوار العام. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الأطراف في كوسوفو إلى اغتنام الفرصة التي تتيحها الانتخابات البرلمانية المبكرة المقرر عقدها في ٦ تشرين الأول/أكتوبر للتركيز على معالجة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، وللعمل على تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والمؤسسات العامة الفعالة والخاضعة للمساءلة. وأشجع على المبادرة بتشكيل حكومة جديدة في كوسوفو بعد الانتخابات حتى يتسنى استئناف الحوار مع بلغراد فوراً.

٤٨ - إن الانقطاع الطويل في المحادثات الرسمية التي ييسرها الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا يعيق التقدم نحو تطبيع العلاقات، الأمر الذي يهدد بدوره بتقويض الاستقرار على أرض الواقع. وأنا أقدر بما تقدّر التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة التواصل مع الطرفين، والمساعدة على تهدئة الخطاب والإجراءات العدائية من كلا الجانبين. وينبغي إزالة جميع العقبات التي تعترض الحوار. وأرحب بالجهود الرامية إلى زيادة مشاركة قطاعات أوسع من المجتمع في العملية السياسية. وأشجع النساء بصفة خاصة على المشاركة والقيام بأدوار قيادية في الحكم الديمقراطي في كوسوفو.

٤٩ - إن لدى كثير من شباب كوسوفو، ذكورا وإناثا، رؤية لمستقبل أفضل تستلهمها البعثة فيما تقوم به من جهود، تحت قيادة ممثلي الخاص، للمساعدة في تمكين صناع التغيير من الشباب. وأرحب بالمساهمات التي قدمتها البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو للمضي قدما بالتوصيات المتعددة الجوانب الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، المنعقد عام ٢٠١٨، والداعية إلى تعزيز جهود تمكين الشباب والتعددية اللغوية والحوار بين الطوائف واحترام حقوق الإنسان. وقد ظهرت بالفعل ثمار المبادرات الخلاقة، حيث مكنت جميع من لديهم تصميم على العمل معا لتحقيق مجتمع أكثر سلاما وازدهارا وشمولا.

٥٠ - ولا يمكن أن تكفل جهود بناء الثقة بالنجاح دون تعزيز سيادة القانون ودون أن يكون القضاء في أعين الناس سلطة تتسم بالمصداقية والاستقلالية والنزاهة. ومما يدعو إلى التفاؤل الجهود التي تبذلها عدة جهات فاعلة في كوسوفو لدعم الحق في جبر الأضرار والمساعدة على تلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وهي جهود ينبغي مواصلة دعمها. غير أن عملية جبر الأضرار في كوسوفو لا ترقى إلى مرتبة العملية الشاملة تماما وتحتاج إلى نصح قوي قائم على أعمال الحقوق. فالعملية تستبعد في الوقت الحالي حالات العنف الجنسي التي وقعت في أعقاب النزاع. ومن دواعي الانشغال أيضا أن عملية التحقق والتعويض لا تشمل الطوائف غير الأغلبية. وأحث جميع أصحاب المصلحة على كفاءة

اتباع نهج شامل في دعم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بدءاً بتغيير القانون الواجب التطبيق لتمكين جميع الضحايا من الاستفادة على قدم المساواة من الخطة الحكومية لجبر الأضرار.

٥١ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بحماية المواقع الدينية، وهي أمر يتماشى مع مبادئ العالمية المتمثلة في خطة الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية التي تحمل عنوان "الوحدة والتضامن من أجل الأمان والسلام في أماكن العبادة"، التي أعلن عنها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وأهيب بجميع الجهات المعنية في كوسوفو إلى حماية التراث الديني وكفالة أمان أماكن العبادة وقدرة جميع الطوائف على ممارسة شعائرهم الدينية في سلام.

٥٢ - وألاحظ التقدم الذي أحرزه مكتب الادعاء الخاص في الماضي عندما بتحقيقاته المهمة في الجرائم التي ارتكبت في أثناء نزاع كوسوفو. وأهيب بجميع الأطراف المعنية بالأمر ومؤسسات كوسوفو والجهات الدولية الفاعلة إلى مدّ دعمها الكامل لهذه الجهود والتعاون فيها بشكل تام، نظراً لأهميتها الجوهرية لمستقبل السلام في كوسوفو.

٥٣ - وأرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمفقودين بسبب الأحداث التي وقعت في كوسوفو، وأشجع على مواصلة الاهتمام بتحديد مصائر الأشخاص المفقودين. فهذا أمر أساسي لتحقيق المصالحة الطويلة الأمد. وأرحب أيضاً بالتعديل المزمع أن تجريه حكومة كوسوفو لقانون الأشخاص المفقودين بهدف تحسين الحماية المكفولة لحقوق الأسر المعنية واستحقاقاتها.

٥٤ - وإنني أشعر بخيبة أمل إزاء شُحّ التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الطوائف التي تعاني من التسمم بالرصاص في كوسوفو، وهي طوائف الأشكاليا والمصريين والروما. فإنه من مسؤوليتنا المشتركة أن ندعم طوائف الروما والأشكاليا والمصريين في كوسوفو، وأن نعمل على تمكينهم من الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها. وأدعو مرة أخرى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة والمنظمات إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني.

٥٥ - ومن الأمور التي تدعو إلى القلق الشديد إلقاء القبض على موظفين تابعين للبعثة واحتجازهما في ٢٨ أيار/مايو، وما لحقهما من إصابات، واستمرار الإجراءات القانونية التي تتخذها سلطات كوسوفو ضدهما. وأحيط علماً بتعاون سلطات كوسوفو وجهات فاعلة أخرى مع فريق التحقيق المخصص المنشأ للتحقق من ظروف احتجاز موظفي البعثة. وأحث سلطات كوسوفو على كفالة احترام امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم. وسأُنظر في المناسب من إجراءات المتابعة بعد أن يتلقى ممثلي الخاص تقرير فريق التحقيق.

٥٦ - وأشكر ممثلي الخاص وجميع موظفي البعثة على ما بذلوه في خدمة البعثة من طاقة وإبداع وتفان. وأكرر الإعراب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي ومكاتب الاتحاد الأوروبي الميدانية، ومنسقة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على روح الفريق التي يعملون بها بشكل متواصل، وعلى تعاونهم مع البعثة.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم
إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو
للفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) رصد قضايا ومحاكمات مختارة في النظام القضائي، فتبيّن لها إحراز تقدم في بعض القضايا البارزة بالنظر إلى أن المحاكمات حُددت مواعيد البت فيها وأُجريت بعد خمولها لفترات طويلة. فعقب انقطاع استمرار سنة كاملة، استأنفت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا أعمالها في ١٢ تموز/يوليه، بتشكيلة مؤلفة بكاملها من قضاة محليين عقب إزالة الإشارات إلى قضاة (بعثة الاتحاد الأوروبي) الدوليين في إطار تعديل للقانون الذي ينظم أعمال الدائرة. ومنذ إنشاء الدائرة الخاصة لمحكمة بريشتينا الابتدائية في تموز/يوليه، حددت البعثة عددا من الشواغل التي سيتعين أن تُولّيتها السلطات القضائية مزيدا من الاهتمام.

وتوصّلت البعثة، في سياق عملها المتمثل في رصد دائرة إصلاحات كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة لها، إلى أن المعاملة التفضيلية التي يحظى بها السجناء البارزون ما زالت مصدر قلق، ولا سيما أثناء فترة استشفائهم. وعلاوةً على ذلك، ورغم مشورة بعثة الاتحاد الأوروبي الداعية إلى إغلاق المرافق الإصلاحية القديمة نظرا لافتتاح مرافق جديدة، فقد ظلت دائرة إصلاحات كوسوفو محتفظة بعدد كبير من المرافق، بما يرهق الموارد من الموظفين رغم توافد موظفي الإصلاحات في الآونة الأخيرة عليها.

ودعماً للحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره، أحرز تقدم في إنجاز أعمال تشييد نقطتين من نقاط العبور المشتركة الثلاث المتوخى أن تستضيفها بريشتينا، رغم أن السلطات الصربية بقيت في مبانها المؤقتة لاعتبارات سياسية. واكتمل إدماج ٣٦ موظفا من موظفي وزارة الداخلية الصربية الإداريين السابقين حيث عُيّنوا رسمياً في وظائف الخدمة المدنية في البلديات شمالي كوسوفو. وفي غضون ذلك، وتبعاً لمشورة بعثة الاتحاد الأوروبي، اتخذ رئيس محكمة الاستئناف في بريشتينا قرارا يقضي بإشراك قضاة صرب كوسوفو المكلفين بالقضايا الجنائية في مداولات القضايا التي تجري في بريشتينا أيضا، ومن ثم تصحيح قرار سابق والتصرف وفقاً للاتفاق في مجال العدالة.

وضمن نطاق عمل ركيزة العمليات، واصلت البعثة تيسير المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في مجال الشرطة مع شرطة كوسوفو. وساهمت بعثة الاتحاد الأوروبي في أعمال معهد الطب الشرعي في كوسوفو لتحديد هوية الأشخاص المفقودين، مما أتاح تحديد هوية مفقودين في الفترة المشمولة بالتقرير. وحافظت وحدة الشرطة المشكّلة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي على قدراتها بصفتها الجهة الثانية المسؤولة عن الاستجابة في الحالات الأمنية في كوسوفو، ولتت طلبا قدمه جهاز شرطة كوسوفو لزيادة دورياتها الأمنية شمالي كوسوفو عقب عملية نفذتها شرطة كوسوفو في المنطقة في ٢٨ أيار/مايو.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي إلى الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١-٢ الرصد

واصلت البعثة رصدها الوثيق لمجموعة مختارة من القضايا والمحاکمات في النظام القضائي للقضايا التي كانت معروضة في السابق على بعثة الاتحاد الأوروبي وقضايا مخصصة أخرى.

وسُجل إحراز تقدم في القضايا حيث إن جلسات سماع الدعاوى في بعض القضايا البارزة، التي ظلت خاملة لعدة سنوات، حُددت لها مواعيد وأجريت. وباعتبار أن البعثة تتولى رصد هذه الجلسات، لوحظ أيضاً تحسُّن واضح في معدل الجلسات المثمرة مقارنة بنظيراتها غير المثمرة، حيث بلغت نسبة الجلسات غير المثمرة في المتوسط ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٨. غير أن عدداً من أوجه القصور ما زالت تشكل مصدر للقلق، من بينها بطء التقدم عموماً في وتيرة البت في القضايا البارزة التي كثيراً ما تستغرق التحقيقات فيها مدة طويلة جداً، بل تنور في بعض القضايا شبيهة عرقله سيرها، وهو أمر، مع ذلك، لا يمكن إثباته بسهولة. وعلاوةً على ذلك، لا يبالي بعض المدعين العاقين من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو بالمدعى عليهم، وكثيراً ما تُرجأ جلسات سماع الدعاوى بدون تقديم أي مسوغات قانونية واضحة، وقبول المحاكم إلى إصدار أحكام ليّنة أو أحكام بالبراءة.

وقد اعتمدت جمعية كوسوفو أخيراً القانون المعدّل المتعلق بالدائرة الخاصة للمحكمة العليا في أيار/مايو، ودخل حيز النفاذ منذ ١٢ تموز/يوليه، ليُنهي بذلك حصار الدائرة، وذلك عقب انتهاء الولاية المنوطة بقضاة بعثة الاتحاد الأوروبي الدوليين فيها. غير الدائرة الخاصة للمحكمة العليا ما زالت تفتقر إلى ما بين ١٠ قضاة و ١١ قاضياً ليحلوا محل قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي الدوليين في المقام الأول. وقد حثت البعثة مراراً السلطات على التعجيل بعملية تعيين القضاة.

وقدمت البعثة مزيداً من الدعم إلى جهاز شرطة كوسوفو لمساعدتها في تحديد الجرائم التي تدرج في فئات جرائم الكراهية على نحو أفضل، حيث يتضح أن الوعي والإلمام بهذا المجال ما زال ناقصين في جوانب كبيرة من هيكل شرطة كوسوفو. وتبيّن من تقييم أجرته بعثة الاتحاد الأوروبي أن اتفاقاً للتعاون المشترك بين المؤسسات أُبرم في عام ٢٠١٨ بهدف تحسين تنسيق أعمال جميع السلطات المعنية والمجتمع المدني في هذا الميدان، لم يتفد إلا فيما ندر، بل إن الموظفين، في بعض الحالات، لم يكن لديهم علم بوجوده. ومن أهم العوائق في ذلك الفهم السائد داخل النظام القضائي بأن الجرائم لا تُعتبر جرائم كراهية إلا عندما تكون دوافع ارتكابها مرتبطة بالانتماء العرقي أو بالدين. وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي رصد هذه المسألة، وقد اتفقت مع شرطة كوسوفو على أن جميع جرائم الكراهية الممكنة ينبغي توجيه انتباه البعثة إليها لإسداء المشورة بشأنها حسب الحاجة.

وتعكف البعثة على رصد عملية إنشاء الدائرة الخاصة عن كثب ضمن محكمة بريشتينا الابتدائية، والتي من المتوقع أن تنظر في قضايا مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو. وعلى الرغم من إعلان استئناف الدائرة مهامها منذ تموز/يوليه، فقد كشف الرصد المتين الذي قامت به البعثة بعض المجالات المثيرة للقلق، تشمل، في جملة أمور، الإجراء المتبقي في إحالة القضايا من مختلف المحاكم الابتدائية إلى الدوائر الخاصة وتراكم عدد كبير من القضايا في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو، ولا سيما القضايا التي أُحيلت من بعثة الاتحاد الأوروبي عقب انتهاء ولايتها التنفيذية.

وواصلت البعثة رصد الإدارة العليا لدائرة إصلاحات كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة إليها، بهدف دعم مواصلة إنشاء فريق للإدارة العليا موحد وذو كفاءة مهنية.

وحققت عمليات التوظيف ضمن دائرة إصلاحات كوسوفو تحسناً طفيفاً. فقد شُغلت عدة وظائف أساسية، بينما أُعلن أخيراً عن وظيفتين أساسيتين لنائبي المدير العام لدائرة إصلاحات كوسوفو في آب/أغسطس.

ولم يتم إنشاء وحدتي التقييم والمعلومات الاستخباراتية والشؤون الاقتصادية رسمياً؛ ومن المتوقع أن يكتمل ذلك بمجرد أن يدخل القانون الجديد المتعلق بتنفيذ العقوبات الجنائية حيز النفاذ.

وكانت مسألة المعاملة التفضيلية التي يحظى بها السجناء البارزين حاضرة. فقد لاحظت البعثة رداءة إجراءات الرقابة وعدم التقيد باللوائح أثناء فترات استشفاء السجناء، وفي بعض الحالات، تقاعس دائرة إصلاحات كوسوفو عن إبلاغ البعثة بشأن وقف تنفيذ الأحكام أو عمليات نقل السجناء للاستشفاء أو كونهم في إجازات. وقد أثرت هذه المسألة مع الإدارة العليا لدائرة إصلاحات كوسوفو، فجددت التزامها بالتعاون الكامل تمشياً مع الولاية المنوطة ببعثة الاتحاد الأوروبي. وتعمل دائرة إصلاحات كوسوفو مع مركز العيادات الجامعية لكوسوفو على إيجاد حلول لاستحداث غرف خاصة في عدد من مختلف الأجنحة، حيث سيودع السجناء ويحتجزون في ظروف مأمونة أثناء استشفائهم.

وتواصلت أنشطة إعادة التأهيل، إلا أن تنظيم عدد كبير جداً منها يُسند إلى منظمات غير حكومية، ولا يولى إلا القليل من الاهتمام لتكثيف الأنشطة مع الاحتياجات الفردية. ويشكل عدم وجود أخصائيين اجتماعيين بأعداد كافية ضمن هيكل دائرة إصلاحات كوسوفو عائقاً إضافياً.

وما زالت مرافق دائرة إصلاحات كوسوفو ومواردها البشرية لا تُدار شؤونها على نحو ينسجم تماماً مع ممارسات الاتحاد الأوروبي، ولم تعتمد الدائرة حتى الآن توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي الداعية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إغلاق المرافق القديمة والمهجورة جزئياً، وإعادة انتداب الموظفين العاملين فيها حالياً إلى مراكز الاحتجاز والسجون الحالية العصرية. وبدأ موظفو الإصلاحات الجدد البالغ عددهم ١١٩ موظفاً من الذين أكملوا تدريبهم في تموز/يوليه عملهم في السجن المشدّد الحراسة وفي مركز الاحتجاز في غيبيلان/غيبيلان في آب/أغسطس. ورغم أن ذلك أسهم في تحسين الحالة السائدة في هذه المرافق الجديدة، فحتى هذه الإضافة الهامة لن تكون كافية لتوفير موظفين لشغل جميع الوظائف في المرافق الحالية لدائرة إصلاحات كوسوفو.

وتواصل البعثة تيسير تنفيذ البروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود المستمد من الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره بين بريشتينا وبلغراد. وفي هذا الصدد، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تيسير الاتصالات بين السلطات المعنية في جميع نقاط العبور المشتركة الست بين كوسوفو وصربيا.

ونظراً لعدم انعقاد أي اجتماعات مشتركة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨، فقد أصبحت مشاركة بعثة الاتحاد الأوروبي بانتظام أمراً لا غنى عنه لضمان التواصل المنتظم بين كلا الطرفين، تمشياً مع البروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود، ولضمان الحد الأدنى اللازم من تبادل المعلومات بين الجانبين، ومن ثم تمكين سلطات كل منهما من أداء أعمالهما العادية على نحو أكثر فعالية في نقاط العبور المشتركة الست.

واكتملت أخيراً أشغال تشييد نقاط العبور المشتركة الدائمة الثلاث التي تستضيفها بريشتينا في تموز/يوليه. وعلى الرغم من انتقال شرطة حدود كوسوفو وجهاز جمارك كوسوفو إلى أماكن عملهما الجديدة في نقطتي العبور المشتركتين ميرداره/ميرداري وموتيفوده/موتيفودي، صدرت تعليمات إلى السلطات الصربية بأن تبقى في أماكن عملها المؤقتة وألا تنتقل إلى نقاط العبور المشتركة المشيّدَة حديثاً. وبسبب هذه الإشكالات في نقطتي العبور المشتركتين موتيفوده/موتيفودي وميرداره/ميرداري وبسبب عدم التواصل بين الجانبين، فقد شوهدت في نقطتي العبور طوابير طويلة من سيارات الركاب وفترات انتظار طويلة خلال فصل الصيف.

وواصلت البعثة دعم التنفيذ التقني للاتفاقات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحرية التنقل. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي إسداء المشورة إلى وزارة الداخلية لتجديد مختلف قراراتها المنتهية السريان، بما يميّن السكان من صرب كوسوفو، ولا سيما في شمالي كوسوفو، من الحصول على وثائق السجل المدني في كوسوفو اللازمة لدخولهم كوسوفو وخروجهم منه بحرية. واكتملت في منتصف أيار/مايو عملية إدماج موظفي وزارة الداخلية الصربية الإداريين السابقين التي طال انتظارها (بلغ عددهم ٣٦ موظفاً). وعيّن الموظفون الستة وثلاثون رسمياً في وظائف الخدمة المدنية في البلديات الأربع شمالي كوسوفو ذات الأغلبية الصربية. وعلى إثر اكتمال هذه العملية، أكدت بعثة الاتحاد الأوروبي مجدداً لجميع الأطراف المعنية أهمية إنشاء مكاتب السجل المدني بقوام موظفين كامل في مراكز كل من تلك البلديات. وهذا هو الحال في الوقت الراهن في ميتروفيتسا الشمالية فقط، في حين ما زالت المكاتب في البلديات الثلاث الأخرى تعاني من نقص في عدد الموظفين وتقع في القرى المعزولة ذات الأغلبية الألبانية في كوسوفو.

وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى رئيس المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا ورئيس شعبة محكمة الاستئناف في ميتروفيتسا في ما يبذلانه من جهود لتنفيذ الاتفاق في مجال العدالة الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي منتصف أيار/مايو، وحسبما هو منصوص عليه في الاتفاق في مجال العدالة وعملاً بتوصيات بعثة الاتحاد الأوروبي، اتخذ رئيس محكمة الاستئناف في بريشتينا قراراً تصحيحياً يقضي بإشراك قضاة صرب البوسنة المكلفين بالقضايا الجنائية من شعبة محكمة الاستئناف في ميتروفيتسا في مداولات القضايا التي تجري في أفرقة الاستعراض العادية في بريشتينا، إضافة إلى واجباتهم في ميتروفيتسا. وبذلك كان هذا القرار الأخير خطوة إلى الأمام في سبيل ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق في مجال العدالة، بعد أن أصدر رئيس محكمة الاستئناف في بريشتينا في وقت سابق من هذا العام قراراً يستبعد فيه فعلياً هذا الاحتمال.

٢-٢ العمليات

واصلت البعثة تقديم الدعم إلى شرطة كوسوفو في التعاون الدولي في مجال الشرطة. ويسّرت البعثة تبادل المعلومات بين وزارة الداخلية الصربية وشرطة كوسوفو عملاً بروتوكول التعاون في مجال الشرطة المبرم بين الكيانين. وفي هذا الصدد، تبين لبعثة الاتحاد الأوروبي بعض التقدم المحرز في أداء بروتوكول التعاون في مجال الشرطة بين الطرفين. ويسّرت بعثة الاتحاد الأوروبي تبادل المعلومات بين المكاتب المركزية الوطنية التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ووحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي التابعة لشرطة كوسوفو، برعاية مكتب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المعني بالاتصال مع الإنترنت.

وكتّف معهد الطب الشرعي في كوسوفو عمله المتعلق بتحديد أماكن الأشخاص المفقودين وتحديد هوياتهم. وقدم خبراء بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم إلى نظرائهم المحليين في خمس عمليات تقييم

للمواقع وأسهموا في استعادة رفات شخصين من المفقودين نتيجةً لإجراء ثلاث عمليات لاستخراج الجثث. وإضافةً إلى ذلك، قُدم الدعم في مجال الطب الشرعي في فيريزاي/أوروسيفاتش حيث استخرجت رفات أربع جثث.

وما زال مشروع القانون المتعلق بالتنظيم الداخلي لمعهد الطب الشرعي، المتّم للقانون المتعلق بالطب الشرعي المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ينتظر أن يوقّع عليه مكتب رئيس الوزراء. وقد تطرقت قيادة بعثة الاتحاد الأوروبي مرارا للمسائل التي لم يُبت فيها من اللوائح الداخلية مباشرةً مع رئيس الوزراء.

وحافظت وحدة الشرطة المشكّلة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي على قدراتها في مجال التدخل السريع. فقد واصلت الوحدة إجراء تدريبات مشتركة مع قوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وشرطة كوسوفو ترمي إلى ضمان تأهبهما المشترك اللازم باعتبارهما الجهة الأولى والثانية والثالثة المستجيبة للحالات الأمنية. وفي ٢٨ أيار/مايو، وبطلب من شرطة كوسوفو، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بدور الجهة المستجيبة الثانية للحالات الأمنية شمالي كوسوفو بأن زادت من تواتر دوريات وحدات الشرطة المشكّلة على مدى أسبوع واحد، وذلك بعد عملية مكافحة التهريب التي نُفذتها شركة كوسوفو في نفس اليوم. وفي إطار الدعم المقدم إلى مديرية الشرطة الإقليمية في ميتروفيتسا الشمالية بشأن قدراتها وإمكاناتها في مجال مكافحة التجمهر والشغب، وضعت وحدة الشرطة المشكّلة خطة للتدريب، بالتعاون مع شرطه كوسوفو، ترمي إلى تعزيز قدرات فريق الاستجابة السريعة التابع لشرطة كوسوفو. وفي هذا الصدد، نُفذ عدد من التدريبات في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس.

وقدمت البعثة أيضا الدعم اللوجستي والتشغيلي للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص، بما يتواءم مع التشريعات ذات الصلة وفي حدود مواردها وقدراتها.

أنشطة الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحقيق إنجاز كبير عندما نُقل جميع موظفي وعمليات الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في ١١ حزيران/يونيه من أماكن عملهم المؤقتة إلى الأماكن الدائمة في لاهاي. وبعد عملية الانتقال، أُنجز اختبار للنظام الأمني والتدريب على استعماله. وأُجري اختبار للنظام في قاعة المحكمة لمدة أسبوعين كُليل بإجراء محاكمة سورية في ٣ تموز/يوليه.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، استضاف رئيس المحكمة ورئيس قلم المحكمة والمدعي المتخصص زيارة قامت بها لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي. وأُطلع سفراء اللجنة على قاعة المحكمة الجديدة واستمعوا إلى إحاطات بشأن التقدم المحرز. وخلال تلك الزيارة، أكد الرئيس، في جملة أمور، على الأهمية الحاسمة للتعاون بين الدول مع هذه المؤسسة لكي يتسنى لها الوفاء بولايتها. وأوضح المدعي العام المتخصص كذلك أهمية أن تستجيب الدول لطلبات المساعدة القانونية الدولية التي قدمها إليها لتمكينه من الدفع قدما بما يجريه من تحقيقات. وذكر قلم المحكمة في هذا الصدد أن الاتفاقات المبرمة بين الدول والدوائر المتخصصة الرامية إلى تيسير حماية الشهود يجب وضعها في صيغتها النهائية. وخلال الزيارة، أعادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمها القوي لعمل الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص.

وواصل القضاة مشاركتهم بطرق شتى في التحضير لتسيير الإجراءات القضائية بكفاءة وسرعة.

وفي يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه، استضافت الدوائر المتخصصة شبكتها للمعلومات المتعلقة بالمحكمة. وتتولى الشبكة، التي أنشئت في عام ٢٠١٨ بتشكيلة مؤلفة من ممثلي ١٥ منظمة غير حكومية من كوسوفو وصربيا، تقديم المساعدة إلى الدوائر المتخصصة بإمدادها بمعلومات منتظمة عن برنامجها وأنشطتها في مجال التوعية، ومعلومات عن الطوائف المتأثرة، والخبرة بشأن أفضل نصح التوعية. وقد انصب التركيز في حلقة العمل لهذا العام على تقييم مواد وأنشطة التوعية في السنة الماضية واقتراح إدخال تحسينات عليها.

وظلت أنشطة التوعية كثيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد اجتمع ممثلو الدوائر المتخصصة في حزيران/يونيه مع منظمات المجتمع المدني والصحفيين والطلاب في عدة مواقع في كوسوفو. وفي تموز/يوليه، نظم مكتب مشاركة الضحايا دورة إعلامية في بيجنا/بيتش مع طلاب من طائفة الروما، وفي وقت لاحق من الفترة المشمولة بالتقرير، مع أقلييات في بريزن وفي فيليكا هوتشا/هوتشي إيمادهي.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر، تم تفعيل النظام الإلكتروني لإدارة المحكمة (Legal Workflow) على نطاق الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص. وقبل هذه الانطلاقة، قام رئيس قلم المحكمة في أيار/مايو، بعد التشاور مع الرئيس والقضاة، باعتماد التوجيه الإجرائي بشأن الملفات والإيداعات أمام الدوائر المتخصصة في كوسوفو في أيار/مايو، وصدرت في حزيران/يونيه تعليمات قلم المحكمة بشأن الوصول إلى النظام الإلكتروني المذكور. واستمر التعاون الوثيق مع الدولة المضيفة في المفاوضات المتعلقة بوضع أحكام تكاليف خدمات الاحتجاز في صيغتها النهائية.

ومع تزايد أنشطة مكتب المدعي العام المتخصص، تلقى مكتب الدفاع بالدوائر المتخصصة طلبات المساعدة القانونية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد تقييمات مفصلة لحالة العوز، جرت الموافقة على ستة من طلبات المساعدة القانونية ورفض طلب واحد. وما زال تجهيز الطلبات المقدمّة إلى قائمة المستشارين القضائيين (مستشار الدفاع والضحايا على السواء) مفتوحاً ومتواصلاً. ويوجد حالياً ١٤٨ مستشاراً من المقبولين في القائمة العامة للمستشارين القضائيين، ٧٣ منهم مؤهلون لتمثيل الضحايا. كما قدم مكتب الدفاع المساعدة إلى فريق عامل من المحامين في صياغة دستور الهيئة التمثيلية المستقلة للمستشارين المتخصصين.

وفي النصف الأول من تموز/يوليه، أجرى مراجعو الحسابات الخارجيون التابعون للدوائر المتخصصة عملية تحقّق خارجية من النفقات فيما يتعلق باتفاق المنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي للغرف المتخصصة في كوسوفو "CFSP/2018/12" (عن الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩). وفي ٢٢ تموز/يوليه، أصدرت تقرير التحقّق من النفقات، الذي لم يحدد أية استنتاجات.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الادعاء المتخصص تحقيقه في الادعاءات الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المعنون "المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو"، وطلب إحضار المشتبه فيهم والضحايا والشهود لاستجوابهم، وجمع واستعراض الأدلة. فمكتب الادعاء المتخصص يضغط بولايتيه باستقلالية وحياد. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت أنشطته تثير بشكل متزايد اهتمام وسائل الإعلام واهتماماً أعم سواء في كوسوفو أو في المنطقة ككل. ثم أعلن رئيس وزراء كوسوفو، راموش هارديناي، في ١٩ تموز/يوليه، أنه سيسّقل من منصبه للامتنال لاستدعاء الحضور الذي وجهه إليه مكتب المدعي العام المتخصص في لاهاي، وهو أمر يبيّن بإجراء انتخابات مبكرة في كوسوفو.

ويتطلب وفاء مكتب المدعي العام المتخصص بولايتيه والتعجيل بإجراءات التحقيق على النحو السليم زيادة المشاركة والدعم من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وفرادى الدول في أنشطته، بما في ذلك بوجه خاص تسريع وتيرة التصريح بالوثائق التي يطلبها مكتب المدعي العام المتخصص للاستعانة بها في المحكمة والسماح للموظفين السابقين بالبعثات الدبلوماسية أو المنظمات الدولية العاملة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالولاية بتقديم إفادات شهود شاملة وبالإدلاء بشهاداتهم في المحاكمات المقبلة. ومن شأن التأخير في هذه التصاريح أن يعيق إلى حد كبير قدرة مكتب المدعي العام المتخصص على إتمام تحقيقاته في المواعيد المقررة والبت على نحو مستنير وجيد التوقيت في مسألة توجيه التهم.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
(في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)

البلد	النساء	الرجال	المجموع
النمسا	١		١
فنلندا		١	١
ألمانيا	٢		٢
هنغاريا		١	١
الاتحاد الروسي	١	١	٢
أوكرانيا		١	١
المجموع	٤	٤	٨

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
(في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩)

البلد	النساء	الرجال	المجموع
تشيكيا	١	١	٢
بولندا		١	١
جمهورية مولدوفا		١	١
رومانيا		١	١
تركيا		١	١
أوكرانيا		٢	٢
المجموع	١	٧	٨



Map No. 4133 Rev. 81 UNITED NATIONS
September 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section